الأمم المتحدة

A/C.5/65/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
17 December 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزنتال ..... (غواتيمالا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١٣١ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

مكتب الأمم المتحدة للشراكات

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

الحالة المالية والمتعلقة بالميزانية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-57642 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٣١ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

١ - **السيدة كين** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قالت، مرفقة بيانها بعرض بالشرائح المحوسبة، إنها تركز على أربعة مؤشرات مالية رئيسية هي: التقييمات الصادرة والأنصبة المقررة غير المسددة والموارد النقدية المتاحة والديون المستحقة للدول الأعضاء. وتابعت قائلة إن الحالة المالية العامة متباينة على الرغم من التحسن الذي طرأ في بعض المجالات.

٢ - وفيما يتعلق بالميزانية العادية، أشارت إلى أن مستوى كل من الأنصبة والمبالغ المسددة قد انخفضا في عام ٢٠١٠ عما كانا عليه في عام ٢٠٠٩ بمبلغين قدرهما ٣٣٢ مليون دولار و ٣٧١ مليون دولار على التوالي. ووصلت الأنصبة المقررة غير المسددة إلى ٧٨٧ مليون دولار في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بالمقارنة مع مبلغ ٨٣٠ مليون دولار سُجل قبل ذلك بعام واحد. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، سددت ١١٩ دولة عضو أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل - وهو عدد يقل دولة واحدة عن عدد الدول التي سددت أنصبتها في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وحثت بقية الدول الأعضاء على تسديد أنصبتها لعام ٢٠١٠ في أقرب وقت ممكن. فمن أصل مبلغ إجمالي قدره ٧٨٧ مليون دولار غير مسدد لغاية ٥ تشرين الأول/أكتوبر، كانت نسبة ٨٨ في المائة منه مستحقة على دولة عضو واحدة، و ٩ في المائة على أربعة دول أعضاء أخرى و ٣ في المائة على باقي الدول الأعضاء. وستعتمد الصورة النهائية لعام ٢٠١٠ على الإجراءات التي تتخذها تلك الدول في الأشهر اللاحقة.

٣ - وأضافت قائلة إن الموارد النقدية للميزانية العادية تشتمل على الصندوق العام، الذي دُفعت إليه الأنصبة المقررة، وصندوق رأس المال المتداول، الذي وافقت الجمعية العامة على تحديد مستواه الراهن بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، والحساب الخاص. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بلغ إجمالي الموارد النقدية المتاحة ٨٩٧ مليون دولار بالمقارنة مع ٩١٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ووفقاً للتوقعات، سيكون هناك رصيد نقدي إيجابي في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، إلا أن الوضع النهائي سيعتمد على الإجراءات التي يتخذها المساهمون الرئيسيون.

٤ - وقالت إن عدداً من العوامل تجعل التنبؤ بالنتائج المالية لأنشطة حفظ السلام أمراً صعباً: إذ يتعذر التنبؤ بالطلب؛ وإن الفترة المالية لحفظ السلام تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه، بدلا من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ والأنصبة المقررة تصدر لكل عملية على حدة؛ وبما أنه لا يمكن إصدار الأنصبة المقررة إلا أثناء فترة الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل بعثة، فإنها تصدر لفترات مختلفة طوال العام. وإن هذه العوامل مجتمعة تُعقِّد عملية المقارنة بين الوضع المالي لعمليات حفظ السلام والوضع المالي للميزانية العادية والمحاكم الدولية.

٥ - واستطردت قائلة إن إجمالي المبلغ الذي لم يسدد لعمليات حفظ السلام في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ قد بلغ ٣,٢ بليون دولار، مسجلاً زيادة بنحو ١,٣ بليون دولار عن المبلغ الذي سجل في نهاية عام ٢٠٠٩ وبمقدار ١,١ بليون دولار عن المستوى الذي وصل إليه في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويشمل ذلك المبلغ الأنصبة المقررة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، التي وصل مجموعها إلى نحو ٤٠٨ ملايين دولار، وصدرت مؤخراً ولم تنقض بعد فترة استحقاق سدادها التي حددت بثلاثين

يوماً. كما أن ارتفاع مستوى الأنصبة غير المسددة لعمليات حفظ السلام يتعلق جزئياً بارتفاع معدل الأنصبة في عام ٢٠١٠، حيث وصل إلى ٩,٥ بليون دولار بالمقارنة مع ٥,٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٩. ولم يكن إصدار أنصبة النصف الأخير من الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ أمراً ممكناً إلا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، في أعقاب اعتماد مقرر الجمعية بشأن المعدلات الجديدة للأنصبة المقررة.

٦ - وتابعت قائلة إنه بالنظر إلى عدم إمكانية التنبؤ بمستويات ومواعيد إصدار الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام، فقد تزداد الصعوبة التي تواجهها الدول الأعضاء في سداد كامل أنصبتها في الموعد المناسب. وإن الدول الأعضاء الإحدى عشرة التي سددت جميع أنصبتها المقررة لحفظ السلام في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ والدولتين العضوين اللتين سددتا أنصبتهما كاملة في وقت لاحق تستحق شكراً خاصاً.

٧ - واستأنفت القول إن الرصيد النقدي في حسابات حفظ السلام قد بلغ نحو ٤,٥ بليون دولار في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وإن هذا المبلغ يقسم فيما بين حسابات عدد من العمليات الجارية والمغلقة والصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام، إلا أن ثمة قيودا تفرض على استخدامها. وإن الجمعية العامة تنوه بصورة دورية بعدم جواز تمويل أي بعثة من بعثات حفظ السلام عن طريق الاقتراض من بعثات عاملة أخرى، وبأن الإطار المرجعي للصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام يقتصر على استعماله للعمليات الجديدة وتوسيع العمليات الحالية. وإضافة إلى ذلك، لا يوجد سوى بعض النقد في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة للاقتراض.

٨ - ومضت قائلة إنه، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وصل مجموع النقد في حسابات البعثات العاملة إلى ٣,٩ بليون دولار تقريباً، وأصبح لدى الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام رصيد قدره ١٤١ مليون دولار وبلغ مجموع ما توفر في حسابات البعثات المغلقة ٤٣٥ مليون دولار. ووفقاً للتقديرات الحالية، سيتاح ما يصل مجموعه إلى ٣,٤ بليون دولار في حسابات حفظ السلام في نهاية عام ٢٠١٠، مع مبلغ ٢,٨ بليون دولار تقريباً في حسابات البعثات العاملة، و ٤٣٥ مليون دولار في حسابات البعثات المغلقة و ١٤١ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام.

٩ - وقالت إنه من أصل المبلغ ٤٣٥ مليون دولار، من المتوقع أن يتوفر في حسابات البعثات المغلقة في نهاية عام ٢٠١٠ مبلغ قدره ١٩٢ مليون دولار وضع جانباً لسداد التزامات مستحقة مثل مدفوعات القوات والمعدات والائتمانات التي ستعاد إلى الدول الأعضاء. ولا يبقى من هذا المبلغ سوى ٢٤٣ مليون دولار تستخدمه عمليات حفظ السلام العاملة للاقتراض الداخلي ولحسابات أخرى من ضمنها الميزانية العادية والمحاكم الدولية. ومع ازدياد السيولة في بعثات حفظ السلام، تراجعت الحاجة إلى مثل هذا الاقتراض الداخلي في السنوات الأخيرة؛ ومع ذلك، فقد يؤدي هذا الأمر إلى عكس ذلك المسار نظراً لعدم القدرة على التأكد من استلام المقبوضات. وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٨، فإنه عندما استدعت الحاجة إلى الاقتراض الداخلي بما بلغ مجموعه ١٤٨ مليون دولار من حسابات البعثات المغلقة لصالح سبع عمليات عاملة، ظهرت في عام ٢٠٠٩ حاجة للاقتراض الداخلي بمبلغ إجمالي قدره ٤٩ مليون دولار لأربع عمليات عاملة هي بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وفي عام ٢٠١٠، وصل مجموع الاقتراض الداخلي اللازم لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء

في الصحراء الغربية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي إلى ٢٩ مليون دولار حتى الآن.

١٠ – وتابعت القول إن الإسقاطات المنقحة للديون المستحقة للمنظمة على الدول الأعضاء تشير إلى أن المبلغ غير المسدد الذي يصل مجموعه إلى نحو ٤٣٠ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٠ هو مبلغ يقل عن المبلغ المتوقع البالغ ٥٢٥ مليون دولار الذي أعلن عنه في أيار/مايو وعن المبلغ ٧٧٥ مليون دولار الذي لم يسدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وقالت إن عدد الالتزامات الجديدة قد ازداد في عام ٢٠١٠ وإن ذلك يعود في الأساس إلى عمليات نشر القوات في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ونشر وحدات عسكرية إضافية ووحدات الشرطة المشكَّلة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إلا أنها عوضت جزئياً بتخفيض في قوام القوة العسكرية المنتشرة التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوام بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ويجري في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ تعميم تحليل مفصل للمبالغ المستحقة لفرادى الدول الأعضاء.

١١ – وأضافت قائلة إن سداد المدفوعات المتعلقة بالتزامات القوات قد انتظم بوجه عام لجميع البعثات العاملة حتى آب/أغسطس ٢٠١٠، في حين انتظمت المدفوعات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات حتى حزيران/يونيه ٢٠١٠. وإن ذلك يمثل تحسناً هاماً عن الوضع الذي كان قبل عام مضى. وستواصل الأمانة العامة مراقبة الوضع وتزيد إلى أقصى حد من المدفوعات الفصلية بما يتناسب والمبالغ النقدية المتاحة. والأمين العام ملتزم بأن يفي بأسرع وقت ممكن بالتزامات المنظمة إزاء المساهمين بقوات وبمعدات. ولهذا الغرض، يتعين على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية إزاء الأمم المتحدة بالكامل وفي الموعد المحدد وأن تفرغ من إنجاز مذكرات التفاهم ذات الصلة.

١٢ – وقالت إن الحالة المالية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وللمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد سجلت في عام ٢٠١٠ تحسناً طفيفاً تواكب مع انخفاض في الأنصبة المقررة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٩ ومع انخفاض المبلغ غير المسدد بمقدار ١٣ مليون دولار. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، سددت ٨٨ دولة عضوا أنصبتها المقررة كاملة – وهو عدد يزيد بخمس دول عما كان عليه في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ – وحثت بقية الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها. ويبين تحليل الاشتراكات المقررة غير المسددة أن دولة واحدة من الدول الأعضاء مسؤولة عما نسبته ٦٨ في المائة من المجموع وأن ثلاث دول أعضاء مسؤولة عما نسبته ١٦ في المائة وأن بقية الدول الأعضاء عن ١٦ في المائة. فإذا استمرت الاتجاهات الأخيرة، فإن المحكمتين ستختتمان السنة بأرصدة نقدية إيجابية. واستدركت قائلة إن النتيجة الفعلية تتوقف مرة أخرى على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية كاملةً وفي حينها.

١٣ – وأشارت إلى أن الجمعية العامة قد وافقت على ميزانية إجمالية قدرها ١,٩ من بلايين الدولارات تخصص للمخطط العام لتجديد مباني المقر، وقالت إن ١٨٠ دولة عضواً تندرج ضمن إطار نظام السداد المتعدد السنوات فيما اختارت ١٢ دولة عضواً السداد دفعة واحدة. ولغاية ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وصل إجمالي المبالغ المسددة إلى ١,٤ بليون دولار، وما زال هناك مبلغ قدره ٨٤ مليون دولار غير مسدد. وأضافت قائلة إن عدداً من الدول الأعضاء التي لم تختر السداد دفعة واحدة قد سددت مع ذلك المدفوعات مقدماً. وقالت إنها تشكر ١١٣ دولة عضوا سددت أنصبتها المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر، وتحث جميع الدول الأعضاء على أن تسدد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينها لكفالة تنفيذ المخطط المذكور في الموعد الزمني المقرر.

١٤ - وفي الختام، أشادت بصورة خاصة بالدول الأعضاء الـ ١٢ التي سددت بالكامل جميع أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد حتى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وقالت إن المؤشرات المالية لعام ٢٠١٠ متباينة: فمن المتوقع أن يكون الوضع النقدي إيجابي في نهاية العام لجميع الصناديق، مع أن النتيجة النهائية تتوقف على المساهمات المقدمة في الربع الأخير. ومن المتوقع أن ينخفض الدين المقدم للدول الأعضاء كثيراً بالمقارنة مع المستوى الذي وصل إليه في نهاية عام ٢٠٠٩. وقد انخفضت الأنصبة المقررة غير المسددة بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل عام لجميع فئات الميزانية ما عدا حفظ السلام، مع أن الزيادة في الأنصبة المقررة غير المسددة في الحالة الأخيرة تعزى إلى ارتفاع مستوى الأنصبة المقررة في عام ٢٠١٠. وما زالت المبالغ المستحقة تتركز بشكل كبير مع بعض الدول الأعضاء بالنسبة لجميع فئات الميزانية ما عدا فئة حفظ السلام التي تراجعت درجة التركيز بشأنها في السنوات الأخيرة. وأصبح ما يزيد عن ١٠٠ دولة عضو مستعملين مسجلين لدى الموقع الإلكتروني الذي أطلقته الأمانة العامة لتقديم معلومات مستكملة عن حالة الاشتراكات؛ وحثت الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها. ولا يزال الأمر هاماً كما كان دائماً وأبداً بالنسبة للدول الأعضاء بأن تفي بالتزاماتها المالية كاملةً وفي الموعد المحدد.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

مكتب الأمم المتحدة للشراكات (A/65/347)

١٥ - **السيد ريش** (الموظف المسؤول، مكتب الأمم المتحدة للشراكات): قال في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة للشراكات (A/65/347) إن للمكتب ثلاثة عناصر هي: صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية؛ وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية؛ وخدمات المشورة المتعلقة بالشراكات.

١٦ - وأضاف قائلاً إن تمويل صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية تجاوز في عام ٢٠٠٩ حد مبلغ البليون دولار وفاءً بالالتزام الأصلي الذي قطعته مؤسسة تيد تيرنر للأمم المتحدة. وإن المؤسسة قررت أن تواصل عملها مع الأمم المتحدة معتمدةً على التمويل الأساسي الذي يقدمه السيد تيرنر وعلى تمويل تولده أطراف ثالثة. وفي مجال صحة الأطفال، ركزت المؤسسة على مشاريع تتعلق بالوقاية من الملاريا والتحصين ضد الحصبة واستئصال شلل الأطفال. وتُعد البيئة من ضمن مجالات الاهتمام الأخرى البيئية، وعلى الأخص الحفاظ على التراث العالمي، والسكان، وتمكين المرأة، وذلك عن طريق الدعم المقدم إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالمراهقات والائتلاف من أجل المراهقات.

١٧ - واستطرد قائلاً إن صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، الذي يتلقى الدعم من تبرعات تقدمها الدول الأعضاء، قد نظم جولته الثالثة من التمويل في عام ٢٠٠٩. ودعم الصندوق ما مجموعه ٢٧١ مشروعاً - ٢٠٧ مشاريع وطنية و ٤٧ إقليمية و ١٧ عالمية - عالجت بصورة رئيسية مسألة تعزيز قيادة المجتمع المدني وتشجيع مشاركة النساء والشباب ودعم برامج وسائل الإعلام التي تتيح الفرصة للمجتمع المدني ليعبر عن رأيه. وقد أقر ٦٧ مشروعا في عام ٢٠٠٩ كانت في مجالات تنمية المجتمعات، وتمكين المرأة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، وأدوات الانتقال إلى الديمقراطية، ووسائل الإعلام، وتدعيم أجهزة الحكم، والشباب.

١٨ - وتابع القول إن المكتب يزود أيضاً بخدمات استشارية في إطار الشراكة وينظم أنشطة للتوعية ويعزز

استراتيجيات ابتكارية لإشراك جهات فاعلة غير الدول ترغب في العمل مع منظومة الأمم المتحدة. وإن الدور الرئيسي هو تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الخيرية على المساهمة في المنظمة. وقد تلقى المكتب ما يزيد عن ٤٠٠ ١ طلب للحصول على هذه الخدمات في عام ٢٠٠٩، وهذا ما يشكل زيادة قدرها ٤٠ في المائة عن الأعوام السابقة. وأعرب عن الأمل بأن يستقر مستوى الطلب لأن المكتب لديه ملاك صغير من الموظفين من غير المتوقع أن ينمو.

١٩ - **الرئيس:** اقترح أن تعد الأمانة العامة مشروع مقرر توصي اللجنة بموجبه بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة للشراكات (A/65/347).

٢٠ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

الحالة المالية والمتعلقة بالميزانية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة (A/65/187)

٢١ - **السيد هيرمان** (مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): قال في معرض تقديمه لمذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير الإحصائي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن الحالة المالية والمتعلقة بالميزانية في مؤسسات الأمم المتحدة (A/65/187)، إن التقرير هو المصدر الوحيد على نطاق المنظومة للإحصاءات المالية المتعلقة بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعتمدة على بيانات رسمية واردة في بيانات مالية مراجعة صادرة عن المؤسسات.

٢٢ - وتابع قائلاً إنه استجابة للطلب المتنامي للحصول على معلومات مالية على نطاق المنظومة الذي قدمه كل من الدول الأعضاء والجمهور والصحافة وبصورة متزايدة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بذلت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في حد ذاتها وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين جهوداً كبيرة لتحسين نوعية البيانات الصادرة وشموليتها وموثوقيتها، وذلك بدعم من الشبكة المعنية بشؤون المالية والميزانية التابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة. وإن التقرير استجاب أيضاً لدعوات عديدة لتقديم عرض مستكمل وواضح وموثوق ويمكن الاطلاع عليه للموارد المالية التي أتيحت لمنظومة الأمم المتحدة برمتها وللمساهمات التي وردت من جميع المنظمات في إطار ميزانياتها العادية ومن موارد خارجة عن ميزانياتها. وإن التقرير المعروض على اللجنة واصل عملية إدراج بيانات شاملة عن الإيرادات والنفقات المتعلقة بموارد خارجة عن الميزانية آتية من الحكومات ومن جهات مانحة غير الدول؛ وازداد التركيز على ضمان دقة البيانات. وكنتيجة أولية تستجيب لقرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، تُتاح على شبكة أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق الجداول والبيانات، وتحليل والأرقام، والرسوم البيانية التي تظهر الاتجاهات عبر السنين الأخيرة، ونبذاً عن توزيع الموارد الخارجة عن الميزانية بحسب البلد والمنظمة ونوع الجهة المانحة. وكانت المشاركة في استقصاء تموز/يوليه ٢٠١٠ ممتازة بوجود ٣١ منظمة مستجيبة. كما تحققت المنظمات المشاركة من البيانات التي قُدمت في السابق لصقل جودتها عبر كامل الإطار الزمني الذي يغطيه الاستقصاء. والبيانات الواردة في قاعدة بيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين المتعلقة بأربع فترات متتالية من فترات السنتين تجعل القاعدة أكثر السجلات اكتمالاً بالنسبة للحالة المالية للمنظمة وأكثرها توفراً للجمهور. وأكد تزايد

عدد الزيارات لموقع مجلس الرؤساء التنفيذيين وتزايد عدد الاستفسارات عن المعلومات المقدمة على وجود اهتمام متنام بالاستقصاء الذي يتضمن حالياً تفاصيل هامة عن الموارد الخارجة عن الميزانية.

٢٣ - واستطرد قائلاً إن الجداول التي شملت الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية وإجمالي النفقات والأنصبة المقررة وصناديق رأس المال المتداول تُرفق بحواش توضح الأرقام الفردية وتقدم شروحاً عامة لنطاق البيانات المقدمة وتفسيرها.

٢٤ - **الرئيس:** اقترح على الأمانة العامة أن تعد مشروع مقرر توصي اللجنة بموجبه بأن تحيط الجمعية العامة علماً بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير الإحصائي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن الحالة المالية والمتعلقة بالميزانية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة (A/65/187).

٢٥ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة في الساعة ١٠/٥٠.